و اقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة

أ. أمين علي بوحنيك
كلية الاقتصاد والتجارة /جامعة المرقب

Abstract

The study aimed to identify the reality of applying the principles of governance in the National Cement Company, and the study population consisted of all employees in the National Company located in the city of Khoums A random sample of (75) individuals, The study relied on the questionnaire as a tool to collect data from the study sample، The statistical program SPSS was used to statistically process the data by extracting the percentages, arithmetic averages, and standard deviations to reach the results of the study, through the stability and validity of the study tool, Cronbach's Alpha Coefficient: The results showed that there is a kind of satisfaction with the application of corporate governance principles in the National Company, with statistically significant differences between the reality of governance application and demographic variables. The study recommended working to spread awareness of the importance of applying corporate governance principles in Libyan companies and institutions, especially in light of the circumstances that Libya is going through.

Keywords (governance, corporate governance, corporate governance principles)

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة، وتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الشركة الأهلية المساهمة الواقعة بمدينة الخمس وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (75) مفردة، وقد اعتمدت الدراسة علي الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة ، وتم استخدام لبرنامج الاحصائي spss تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الإعداد النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية للوصول إلي نتائج الدراسة، وذلك من خلال تبات وصدق أداة الدراسة معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha Coefficient: وأظهرت النتائج أن هناك نوع من الرضا عن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركة الاهلية المساهمة مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق الحوكمة والمتغيرات الديمغرافية، وأوصت الدراسة بالعمل علي نشر الوعي بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات والمؤسسات الليبية وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها ليبيا.

الكلمات المفتاحية (الحوكمة، حوكمة الشركات، مبادي حوكمة الشركات)

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع المؤسسات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، كما أنها سبب من أسباب الانهيارات لكبريات المؤسسات العالمية الناتجة عن الازمة الاقتصادية الاخيرة والتى تعتبر ازمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التى تنظم نشاط الاعمال والعلاقات فيما بين منشآت الاعمال والحكومة، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة الى طريقة تسيير المؤسسات مما ساهم في وضع مفهوم حوكمة الشركات ضمن الاولويات.

وهكذا فحوكمة الشركات ترسى قيم العدل والمساءلة والشفافية في المؤسسات وتضمن نزاهة المعاملات، فهى بهذا تمنع اساءة استخدام السلطة، وتعزز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، وبالتالي أصبح تطبيقها اتجاها دوليا (فوزي، 2004، ص7).

ان افتقار ادارة الشركات الى الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة، التى تستند على تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الافصاح في اظهار المعلومات والبيانات التى تعبر عن حقيقة الاوضاع المالية للشركة وغيرها من الممارسات الغير السليمة لقد اصبح تطبيق الحوكمة اتجاها دوليا ، ودلك راجع الى ان اهمية اتباع

المبادئ السليمة للحوكمة يؤدى الى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الحيزان ، 2005 ص 11).

كما أن الحوكمة بشكل عام هى وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المنظمة من (مساهمين وإدارة تنفيذية ومجلس إدارة) بهدف تحديد مسؤوليات كل طرف وحقوقه بنفس الوقت والتأكد من أن المنظمة تسعى الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل، حيث ستسلط الدراسة الضوء على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة من خلال استخدام بعض مبادي الحوكمة والمتمثلة في (حقوق المساهمين المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور اصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، مسؤوليات مجلس الإدارة).

مشكلة الدراسة:

الحوكمة هي من الأساليب التنظيمية الحديثة في علم الإدارة والتي تضمن تطورها ونموها واستمراريتها سواء على القطاع العام ام الخاص، وحيث تسعى جميع الأطراف الفاعلة في هذه المؤسسات الى رعاية جيدة في معالجة تضارب المصالح فيما بينها ، الا ان واقع الحال بالنسبة للمؤسسات الليبية عموما والى الشركة قيد الدراسة خصوصا بعيدة كل البعد في الوقت الحالي الى تطبيق مبادي الحوكمة في الشركات وهذا أيضا تؤكده بعض الدراسات في البيئة الليبية ومنها دراسة (بن فايد،2019) أضافـــتا الى تقرير ديوان المحاسبة لعام 2022 م والذي يشير الى ان هناك قصور في بعض تلك المبادي كعدم استقرار مجلس الإدارة وعدم انعقاده في المدد المحددة اضافتا الى مبدئي الشفافية والافصاح للقوائم المالية ، وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤل التالي :-

س: ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في فرضية رئيسية واحدة وهي:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين الخصائص الديمغرافية للمبحوثين تعزى لمتغير (العمر، المؤهل، التخصص، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة)

اهداف الدراسة

1. التعرف على واقع تطبيق مبادي الحوكمة في الشركة الاهلية المساهمة.
2. التعرف على أثر العلاقة بين مبادئ الحوكمة وعلاقتها ببعضها البعض.
3. محاولة الوصول الى اهم التوصيات والمقترحات والتي من شانها تقديم يد العون والمساعدة لمتخذي القرار داخل الشركة قيد الدراسة.

اهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع مهم لاقى استحسان الكثير من الأكاديميين ومتخذي القرار على كافة تخصصات على المستوى المحلى والإقليمى والدولى ، كما تستمد الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على مبادي الحوكمة والممثلة في (حقوق المساهمين المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور اصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، مسؤوليات مجلس الإدارة) لدراسة واقعها في بيئة الاعمال الصناعية في ليبيا وتقديم تصورات وحلول يمكن الاستفادة منها في المستقبل إذا ما أخذ بتلك الحلول والمقترحات.

مصطلحات الدراسة

1. **الحوكمة**: هي مجموعة من القواعد يتم بموجبها ادارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في ادارة الشركة مثل مجلس الادارة والمديرين التنفيذين والمساهمين. (السعدى ،2006 ص 146)

2. **حوكمة الشركات**: يشير مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام الى مجموعة القوانين والقواعد التى تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة اخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الادارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركات في الاجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الاداء. (خليل، والعشماوي ،2009، ص32).

3. **مبادئ حوكمة الشركات**: وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات في المبادئ التى تم دراستها:

أ. **مبدأ حقوق المساهمين**: المساهمون وهم من يقومون بتقديم راس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم ودلك عن طريق الحصول على الارباح المناسبة لاستمارتهم.

ب. مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين: تعنى المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ وادمج مشكوك فيه اومن الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع اعضاء مجلس الادارة او المديرين التنقيدين (السامرائي، والشريدة 2011 ص5)

ت. اصحاب المصالح: هم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائمين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة في بعض الاحيان. (بتول، وعلى 2010 ص5)

ث. الافصاح والشفافية: هو الافصاح عن المعلومات العامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة.

ج. مسؤوليات مجلس الادارة: هو يتيح اسلوب ممارسة حوكمة الشركات الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، ويكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة، ويضمن مساءلة مجلس الادارة من قبل المساهمين. (عبد المجيد، وقباحة ،2008 ص7)

4-الشركات المساهمة: هده الشركات ذات كيان قانوني ولها شخصيتها الاعتبارية، ويمكنها القيام بعملياتها وعقد صفقات باسمها، وما يميز هدا النوع من الشركات هو امكانية الحصول على راس مال من خلال طرح اوراق مالية وبيعها في سوق الاوراق المالية، واستمراريتها غير محدودة الا في حالة افلاسها او دمجها في شركة اخرى. (بتول، وعلى 2010 ص 7)

الدراسات السابقة

1. دراسة ايمن عبد الحميد محمد أ 2010 م بعنوان (اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري) وتهدف هذه الدراسة الى زيادة الانتاجية وتحقيق معدلات ارباح معقولة في مختلف الشركات حكومية او خاصة من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتهدف ايضا الى تقليل الفساد المالي والإداري في هده الشركات ومن فرضيات الدراسة: توجد علاقة دالة احصائيا الى حد ما بين وجود البيئة الملائمة وتطبيق الحوكمة لشركات البترول واهم نتائج الدراسة: -

أ. وجود بيئة مناسبة وملائمة لتطبيق الحوكمة بقطاع البترول في مصر.

ب. ان هناك الكثير من مبادئ وقواعد الحوكمة موجودة بقطاع البترول المصري.

ومن اهم توصيات هده الدراسة: توفير الشفافية ومراعاة حقوق العاملين أي منح العامل حق ان يعرف مستقبل سير عمل المنظمة.

2. دراسة عمر عيسى فلاح المناصيراً 2013 م، بعنوان (اتر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية). وهدفت هده الدراسة الى معرفة اتر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء الشركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية. من نتائج الدراسة:

أ. ان نسبة 85٪ من شركات الخدمات المساهمة الاردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

3. دراسة محمد فرج عبد الحليم 2007 م (الحوكمة أثرها على الاستثمار دراسة تطبيقية على السودان). وهدفت هده الدراسة الى توضيح اهمية تطبيق الحوكمة في الجهاز السوداني ومدى حاجته اليها، وقياس مدى تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية، وإبراز الجوانب المشرقة في السياسات التي توضح سعى المؤسسات المختلفة لتطبيق الحوكمة بالسودان ومن اهم نتائج هده الدراسة:

أ. بينت ان المؤسسات المالية وعلى رأسها الجهاز المصرفي بالسودان تمارس مهامها بتطبيق الحوكمة.

ب. كما ان هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات.

4. دراسة النور على سعد النوراً 2011م، (أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الاداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الاوراق المالية، شركات المساهمة العامة السعودية) وهدفت هده الدراسة الى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات على كفاءة الاداء في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الاوراق المالية. ومناهم نتائج الدراسة: أ. هناك أثر إيجابي ودو دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الادارة من حيث القيام بمهامه ومسؤولياته مما يساهم في تحسين اداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة اداء الشركة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. اغلب الدراسات السابقة تهدف الى الاستفادة من التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات باعتبارها يوجد تطبيق لهده المبادئ في الشركات قيد الدراسة بينما كان من اهم اهداف الدراسة الحالية هي محاولة التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة قيد الدراسة.

2. اغلب الدراسات السابقة قامت بدراسة مبادئ الحوكمة كمتغير مستقل وأثرها على كفاءة الاداء للشركات قيد الدراسة بينما تميزت الدراسة الحالية بدراسة واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كمتغير مستقل فقط

3. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال دراسة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة قيد الدراسة بينما اهتمت اغلب الدراسات السابقة بدراسة اتر تطبيق هذه المبادئ على كفاءة الاداء للشركات قيد الدراسة.

4. تميزت الدراسة بأنها تدرس واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من منظور ادارى بينما ركزت اغلب الدراسات السابقة على دراسة مبادئ ومعايير حوكمة الشركات في المجال المحاسبي.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم حكومة الشركات:

1. **فقد عرفت الحوكمة** (بأنها مفهوم يشير الى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من جهة وبين حملة الاسهم وأصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والدائنين والموردين والمستهلكين من جهة اخرى). (فوزي ،2004، ص22) .

2. **كما عرفت** (بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس اداء الادارة الجيد ومؤشرات حول وجود اساليب رقابية تمنع أي من الاطراف ذات العلاقة بالمنشاة داخلية ام خارجية من التأثير بصفة سلبية على انشطتها وبالتالي ضمان استخدام للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة يحقق الأثر الإيجابي للمنشاة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل). (الحيزان، وفهد ،2005، ص28) .

3. **وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات** (بأنها معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الاسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم). (السعدى ،2006، ص57) .

4. **ويقول خليل والعشماوي** (حوكمة الشركات هي طريقة للبحث عن ضمان وتحفيز الادارة الكفاءة في الشركات المساهمة باستخدام الحوافز وهياكل العقود، والتشريعات، وتصميم

الهياكل التنظيمية، ودراسة مدى قدرة تأثير ملاك شركة المساهمة في ضمان تحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار). (خليل، والعشماوي ،2009، ص43)

خصائص حوكمة الشركات:

تتميز حوكمة الشركات بالخصائص الاتية:

ا. **الشفافية:** تعنى ضرورة الوضوح في اتخاذ القرارات والقوانين وعملية الافصاح عنها قبل اتخاذ القرار.

ب. **المساءلة:** هي عملية تفعيلة دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطا او يتعدى على حقوق غيره بمخالفة قوانين وقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الاعمال والمهن.

ج. **المصداقية:** ومي درجة الاستقرار في تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، وقدرتها على تنفيذ الاحكام وتفعيل المساءلة.

د. **الانضباط:** وهو مراعاة الجانب الأخلاقي والسلوك السليم في الممارسات الادارية داخل الشركة.

ه. **الاستقلالية:** وهي عدم التأثير او الضغط على الادارة في عملية تنفيذ مهامها، فتكون قراراتها غير متحيزة. (ابو حمام ،2009، ص 39)

و. **المسؤولية:** تقع على ادارة الشركة مسؤولية مراعاة وحفظ حقوق دوى المصالح في الشركة.

ز. **العدالة:** وهي المساواة في معاملة كل اصحاب المصالح وحملة الاسهم من قبل ادارة الشركة، وعدم التحيز الى فئة معينة من المساهمين او دون غيره.

ح. **المسؤولية الاجتماعية:** يجب على الشركات ان تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن سياساتها وان تراعى الجانب الأخلاقي والاجتماعي، وتدعم المجتمع وتعمل على المحافظة عليه. (غلاب، 2011، ص30)

مبادئ حوكمة الشركات:

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (owed) في عام 2005م عدة مبادئ الحوكمة الشركات تتمثل في التالي:

المبدأ الاول: حقوق المساهمين: ويشير مبدأ حقوق المساهمين الى ان يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتامين اساليب تسجيل الملكية ونقل او تحويل ملكية الاسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة والمشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب اعضاء مجلس الادارة والحصول على حصص من ارباح الشركة والحق في المشاركة والتعديلات في النظام الاساسي والاسهم اضافية وأي معلومات قد تسفر عن بيع الشركة.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة المساهمين: وفى مبدا المعاملة المتكافئة للمساهمين يجب ان يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الاجانب، كما يجب ان تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

المبدأ الثالث: إثر اصحاب المصالح في حوكمة الشركات: بخصوص اتر اصحاب المصالح يجب ان ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق اصحاب المصلحة القانون وان يعمل على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركات في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على اسس علمية.

المبدأ الرابع: الافصاح والشفافية: لابد ان يكفل الإطار تحقيق الافصاح الدقيق وفى الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة الادارة.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة: لابد ان يتيح الإطار الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات ويكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة وان يضمن مساءلة الادارة من قبل الشركة والمساهمين.

الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

وفقا لما ذكره ابو حمام هناك اربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات، ولها دور كبير في عملية نجاح او فشل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وهده الاطراف يوضحها الشكل التالي:

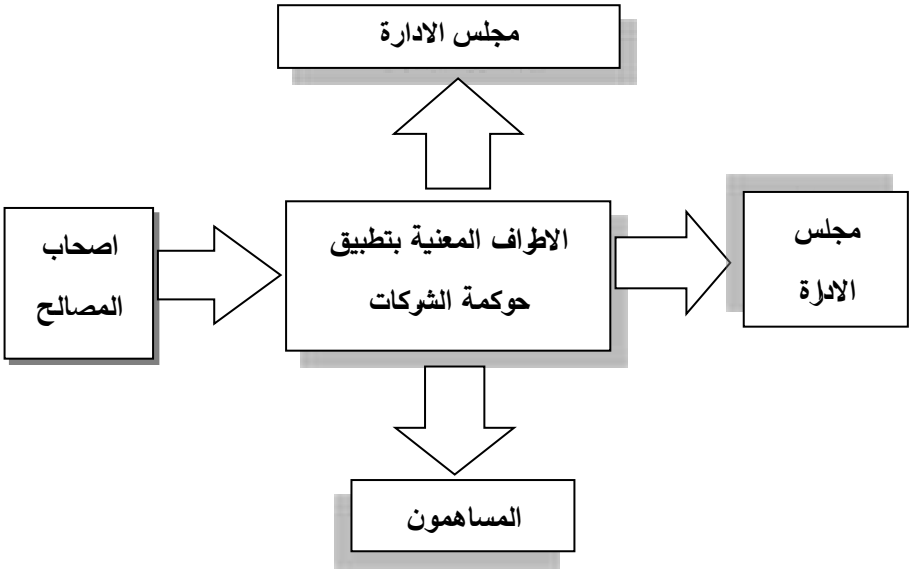

الشكل رقم (1)، يوضح الأطراف الرئيسية التي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات

الإطار العملي للدراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً للمنهجية والإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة، وتشمل منهجية الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وخصائص هذه العينة، والأدوات الرئيسة للدراسة، وفحص مصداقيتها وثباتها، إضافة إلى بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل واستخراج نتائج الدراسة.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها ، وباعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها كماً وكيفاً ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح سماتها وخصائصها ، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

أداة الدراسة

تتنوع أدوات البحث العلمي المستخدمة في الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق، والتي منها (الملاحظة، الاستبيان، المقابلة، الاختبارات بأنواعها، المقاييس بأنواعها، إلى غير ذلك من الأدوات). ويعتبر الاستبيان أحد أدوات البحث العلمي الأكثر استخداماً للحصول (على معلومات، وبيانات عن الأفراد).

ولقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبيان، حيث منح الدرجات من (1-5) ابتداء بالبدائل (غير موافق علي الأطلاق ، غير موافق ، موافق الي حد ما ، موافق، موافق تماماً)

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في من مجموعة العاملين في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة والبالغ عددهم 100 موظف، أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها (80 مفردة) وفقا لجدول مورجان اند كريزي وعند التوزيع تحصلت على (75 مفردة فقط صالحة للتحليل).

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات: العمر. المؤهل العلمي. المركز الوظيفي. سنوات الخبرة.

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية	القيم المفقودة
العمر	أقل من 30سنة	1	٪1.3	-
	من 30 الى أقل من 40 سنة	16	٪21.3	
	من 40 الى اقل من 50سنة	28	٪37.3	
	من 50 الى اقل من 60سنة	21	٪28.0	
	من 60 سنة فأكثر	9	٪12.0	
المؤهل العلمي	متوسط	31	٪41.3	-
	بكالوريوس	32	٪42.7	
	جامعي	6	٪8.0	
	ماجستير	5	٪6.7	
	دكتوراه	1	٪1.3	

المركز الوظيفي	مدير عام	3	٪4.0	-
	مدير تنقيدي	1	٪1.3	
	مدير ادارة	8	٪10.7	
	نائب مدير	2	٪2.7	
	رئيس قسم	12	٪16.0	
	موظف	49	٪65.3	
سنوات الخبرة	اقل من5سنوات	1	٪1.3	
	من5الى اقل من 10 سنة	6	٪8.0	
	من 10 الى اقل من15 سنة	9	12.0%	
	من 15 سنة الى اقل من 20 سنة	18	24.0%	
	من 20 سنة فأكثر	41	٪54.7	

معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha Coefficient :-

عند حساب قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) كانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي: -

جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحاور	معامل ألفاكرونباخ	الثبات
-1	حقوق المساهمين	0.866	0.930
-2	المعاملة المتكافئة للمساهمين	0.865	0.930
-3	دور أصحاب المصالح الأخرى	0.911	0.955
-4	الافصاح والشفافية	0.902	0.950
-5	مسؤوليات مجلس الادارة	0.890	0.943
	جميع عبارات الاستبيان	0.969	0.984

الثبات = الجدر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرو نباخ

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وفحص فرضيات الدراسة عند مستوى ($\alpha<=0.05$) باستخدام الاختبارات الإحصائية التالى: اختبار التباين الأحادي (one way analysis of variance) ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً لبيانات الدراسة وذلك من اجل الإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة:

أولاً: أسئلة الدراسة: **السؤال الأول: مدى تأثير حقوق المساهمين في واقع تطبيق حوكمة الشركات؟**

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تأثير حقوق المساهمين في واقع تطبيق حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بالشركة.

الجدول رقم (3) تقييم أفراد العينة لتأثير حقوق المساهمين في واقع تطبيق حوكمة الشركات من خلال العبارات

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الراي
-1	تراعي الشركة حقوق المساهمين الاساسية التي كفلها القانون وتحافظ عليها	4.07	.844	موافق
-2	تعامل الشركة جميع المساهمين بطريقة متساوية	3.73	1.004	موافق
-3	يحق للمساهمين بالشركة الحصول على نصيبهم من توزيعات الارباح السنوية	4.19	.800	موافق
-4	تسمح الشركة للمساهمين بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لاختيار اعضاء مجلس الادارة	3.63	1.063	موافق

5-	يحصل المساهمون على معلومات كافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية بالشركة	3.17	1.070	محايد
6	تسهل الشركة لكافة المساهمين بممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم	3.33	1.018	محايد
7	تفصح الشركة عن هياكل الملكية للمساهمين	3.37	1.063	محايد
8	تراعي الشركة عدم التداول في الاسهم بشكل صوري	3.47	1.044	موافق
9	يفصح اعضاء مجلس الادارة عن مصالحهم المباشرة وغير المياسرة بعمل الشركة	2.97	1.139	محايد
	معدل النسب	3.55	1.005	موافق

السؤال الثاني: مدى تأثير المعاملة المتكافئة للمساهمين في واقع تطبيق حوكمة الشركات؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تأثير المعاملة المتكافئة للمساهمين في واقع تطبيق حوكمة الشركات وذلك

الجدول رقم (4) تقييم أفراد العينة للمعاملة المتكافئة للمساهمين من خلال العبارات

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
1-	تكفل الشركة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب	3.29	1.112	محايد
2-	تتيح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم	3.35	.951	محايد
3-	تعطي الشركة الحق لجميع المساهمين المشاركة والتعديلات في النظام الاساسي والاسهم الإضافية	3.08	1.100	محايد
4-	تمنح الشركة لكافة المساهمين أي معلومات قد تسفر عن بيع الشركة	3.32	1.187	محايد
	معدل النسب	3.26	1.088	محايد

السؤال الثالث: مدى تأثير دور أصحاب المصالح الأخرى في واقع تطبيق حوكمة الشركات؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى دور أصحاب المصالح الأخرى في واقع تطبيق حوكمة الشركات وذلك .

الجدول رقم (5) تقييم أفراد العينة لدور أصحاب المصالح الأخرى في واقع تطبيق حوكمة الشركات من خلال العبارات

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
-1	تعترف الشركة بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح	3.73	.844	موافق
-2	تتيح لأصحاب المصالح الحصول على تعويضات في حال انتهاكها	13.4	.840	موافق
-3	تحترم الشركة علاقتها التعاقدية مع جميع الاطراف حسب الشروط المتفق عليها	4.01	.878	موافق
-4	يتلقى الموظفين في الشركة تدريب كافي ومستمر ينمي قدراتهم	3.43	1.129	موافق
-5	تقدم الشركة المعلومات الازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب	3.41	.974	موافق
6	يوجد لدي الشركة قنوات اتصال فعالة مع اصحاب المصالح لتلقي شكاويهم	3.40	.973	موافق
7	يوجد قانون يحفظ حقوق اصحاب المصالح في حالة الاعمار والتصفية	3.65	.846	موافق
	معدل النسب	3.58	.9263	موافق

السؤال الرابع: -مدى تأثير الافصاح والشفافية في واقع تطبيق حوكمة الشركات؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تأثير الافصاح والشفافية في واقع تطبيق حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بالشركة الاهلية للإسمنت المساهمة

الجدول رقم (6) تقييم أفراد العينة للإفصاح والشفافية من خلال العبارات

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
1-	تلتزم الشركة في إعداد وعرض التقرير والقوائم المالية بالمعايير الدولية للتقارير المالية	3.83	.921	موافق
2-	تتيح الشركة المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب	3.71	.851	موافق
3-	توفر الشركة المعلومات اللازمة عن الاداء للجهات الرقابية والاستثمارية	3.92	.866	موافق
4-	يتأكد مجلس ادارة الشركة من صحة التقارير المالية بواسطة المراجع الخارجي ولجنة المراجعة	4.15	.730	موافق
5-	تقدم الشركة معلومات ملائمة وذات مصداقية من خلال التقارير الدورية والسنوية	3.85	.896	موافق
6-	تفصح الشركة في التقرير السنوي عن تحليلات الادارة للمعلومات المالية وغير المالية	3.97	.805	موافق
7-	تحظر الشركة على كافة العاملين بالشركة الافصاح عن أي معلومات داخلية مؤثرة على سعر السهم	3.40	.899	موافق
	معدل النسب	3.83	.853	موافق

السؤال الخامس: مدى تأثير مسؤوليات مجلس الادارة في واقع تطبيق حوكمة الشركات؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تأثير مسؤوليات مجلس الادارة في واقع تطبيق حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بالشركة الاهلية للإسمنت المساهمة وذلك

الجدول رقم (7) تقييم أفراد العينة لمسؤوليات مجلس الادارة من خلال العبارات

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي
-1	يتأكد مجلس الادارة من التزام الادارة التنفيذية بالاستراتيجيات والسياسات والاجراءات الموضوعة	3.65	.979	موافق
-2	يكون لمجلس الادارة نظام داخلي يحدد فيه بشكل مفصل صلاحياته ومسؤولياته	3.68	.918	موافق
-3	يتأكد مجلس الادارة من تناسب حوافز ومكافئات الادارة العليا مع استراتيجية وسياسة الشركة	3.47	.935	موافق
-4	توفر الشركة لأعضاء مجلس الادارة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل الشركة	4.04	.861	موافق
-5	يعمل مجلس الادارة في الشركة على تنظيم العلاقة بين الاطراف ذات المصالح	3.48	.978	موافق
-6	ينظم مجلس الادارة الامور المالية والادارية بالشركة بموجب انظمة داخلية خاصة	3.79	.859	موافق
-7	يوجد لدي مجلس الادارة بالشركة لجنة تنفيذية	3.60	1.065	موافق
-8	يكون لأعضاء مجلس الادارة بالشركة المعرفة التامة بالبيئة القانونية والتنظيمية للعمل بالشركة	3.67	.890	موافق
-9	يتم مسائلة مجلس الادارة من قبل الشركة والمساهمين	3.41	1.092	موافق
	معدل النسب	3.64	.953	موافق

تقييم الفرضيات

اولا: الفرضية الاولي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: 0.05 =>α بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير العمر،

ولفحص نتائج السؤال الثاني تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير أعمار العاملين.

جدول رقم (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير أعمار العاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.635	4	0.159	0.327	0.859
داخل المجموعات	33.969	70	0.485		
المجموع	34.605	74			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: 0.05 =>α في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير أعمار العاملين وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) الجدولية عن قيمتها المحسوبة البالغة (0.327) حيث بلغت(F) الجدولية القيمة (2.35) عند مستوي معنوية(0.05) و كذلك بلغت قيمة مستوي الدلالة(0.859) وهى أكبر من مستوي المعنوية (0.05 =>α) وهذه النتائج تقتضي بقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (0.05 =>α) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير العمر،

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: 0.05 =>α بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي للعاملين

ولفحص نتائج السؤال الثالث تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي للعاملين.

جدول رقم (9) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي للعاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.039	4	0.260	0.542	0.706
داخل المجموعات	33.565	70	0.480		
المجموع	34.605	74			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي للعاملين وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) الجدولية عن قيمتها المحسوبة البالغة (0.542) حيث بلغت(F) الجدولية القيمة (2.35) عند مستوي معنوية(0.05) و كذلك بلغت قيمة مستوي الدلالة(0.706) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α<= 0.05) وهذه النتائج تقتضي بقبول الفرضية الصفرية التي تنص علي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي للعاملين.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: α<= 0.05 بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي للعاملين

لفحص نتائج السؤال الرابع تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي للعاملين.

جدول رقم (10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي للعاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.750	5	.350	0.735	0.600

داخل المجموعات	32.855	69	.476		
المجموع	34.605	74			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) في معرفة معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي للعاملين وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) الجدولية عن قيمتها المحسوبة البالغة (0.735) حيث بلغت(F) الجدولية القيمة (2.35) عند مستوي معنوية(0.05) وكذلك بلغت قيمة مستوي الدلالة(0.60) وهي أكبر من مستوي المعنوية (α<= 0.05) وهذه النتائج تقتضي بقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي للعاملين.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: α<= 0.05 بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة للعاملين

لفحص نتائج السؤال الخامس تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة للعاملين.

جدول رقم (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة للعاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2.087	4	0.522	1.123	0.353
داخل المجموعات	32.517	70	0.465		
المجموع	34.605	74			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) في معرفة واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة

للعاملين وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) الجدولية عن قيمتها المحسوبة البالغة (1.123) حيث بلغت(F) الجدولية القيمة (2.35) عند مستوي معنوية(0.05) و كذلك بلغت قيمة مستوي الدلالة(0.353) وهي أكبر من مستوي المعنوية (0.05 =>α) وهذه النتائج تقتضي بقبول الفرضية الصفرية التي تنص علي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (=>α 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة للعاملين.

نتائج الدراسة:

1. كانت استجابات عينة الدراسة عالية علي اغلب ابعاد واقع تطبيق حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بالشركة الاهلية للإسمنت المساهمة وعليه فهذا يدل بأن المبحوثين راضيين على تطبيق حوكمة الشركات ماعد في البعد الخاص بالمعاملة المتكافئة للمساهمين فقد جاء بدرجة متوسطة.
2. أظهرت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير العمر.
3. أظهرت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي
4. أظهرت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير المركز الوظيفي.
5. أظهرت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى: (α<= 0.05) بين واقع تطبيق حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات

1. العمل علي نشر الوعي بمبادئ حوكمة الشركات في الشركات العامة والخاصة من خلال عمل دورات تدريبية في مجال الحوكمة.
2. وضع إطار تشريعي إلزامي يتسم بالفعالية، وأن يكون فيه من المرونة ما يسمح للأسواق والشركات للقيام بدورها، والاستجابة لتوقعات المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، بحيث يكون لديهم الحرية في تحديد كيفية التطوير والممارسة السليمة لمبادئ حوكمة الشركات.

3. اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق نظم الرقابة المالية والشفافية في الشركات والمؤسسات المالية، وأن يكون لهذه النظم أدوار حقيقة على أرض الواقع الفعلي،

4. على الشركة أن تتخذ كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية

5. العمل على البدء في تطبيق حوكمة الشركات في ليبيا وتحديث وتطوير الانظمة والقوانين لتواكب متطلباتها.

قائمة المراجع

1. سميحة فوزي، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2004م، المجلد 26، العدد الثاني.

2. اسامة فهد الحيزان، **نظام ادارة ومراقبة المنشآت (الحكومة)-حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، الجزء الاول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005م) مصر.

3. مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية والافصاح في إطار حوكمة الشركات، ورقة مقدمة في ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة، من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي**، القاهرة، 2006م،

4. عطا الله داود خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية، الحرية**، للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

5. عمار عصام السامرائي ونادية عبد الجبار الشريدة، اهمية تطبيق لائحة حوكمة الشركات في تعزيز جودة نظام المعلومات المحاسبي، المؤتمر الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، المنامة، 2011م).

6. سيد عبد الرحمن بلة، ورقة بحثية بعنوان (دور **تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ال عدد12 لسنة 2012م، ص55.

7. طارق نوير، **الحوكمة والمعلوماتية في الدول العربية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي**، القاهرة، نوفمبر2006م.

8. طارق عبد العال، **حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب**، الدار الجامعية، الاسكندرية2004م،

9 . ماجد اسماعيل ابو حمام، **اتر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين، غزة2009م.

10. فاتح غلاب، **تطوير دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، دراسة بعض المؤسسات الصناعية، رسالة دكتورة في ادارة الاعمال، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر2011م.

11 . الأمين نصية (**اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام**) رسالة ماجستير منشورة، جامعة حمه لخضر، الجزائر2015.

12 . عاشور مزرق، صورية معمري "حوكمة **الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وامكانية التجسيد الفعلي**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الملي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2012.